الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز المغرب

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - المغرب

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري
المغرب

©iStock-Eloi_Omella

ملخص

تستند المنظومة القانونية في المغرب إلى القانون المدني الفرنسي وإلى مزيج من التقاليد والأعراف. وقد اعتمد المغرب في عام 2011 دستوراً جديداً وسّع القطاع التشريعي.

المنافسة

- القانون رقم 12.104 لعام 2014 المتعلق **بحرية الأسعار والمنافسة** هو **التشريع الرئيسي** الذي ينظم **الممارسات التنافسية** في المغرب. ويتضمن هذا القانون في تشريع واحد **تعاريف صارمة للممارسات المنافية لقواعد المنافسة**؛
- أنشأ القانون رقم 20.13 لعام 2014 **مجلس منافسة** للإشراف على التشريع وتنفيذه. وفي عام 2018، حصل المجلس على **صلاحيات موسعة** تخوله إجراء **التحقيقات وفرض الجزاءات**. مع ذلك، **ما تزال هناك نقاط ضعف** لأن تشريعات المنافسة تفتقر إلى تعاريف واضحة للاحتكارات ولأن مجلس المنافسة ليس هيئة مستقلة. وهذا **الافتقار إلى الاستقلالية والشفافية يُعرّض للخطر قدرة المجلس على تطبيق القانون** على كافة المستويات لدعم الصالح العام فوق المصالح التجارية الخاصة؛
- بالإضافة إلى ذلك، وضع المغرب القانون رقم 91.14 لعام 2016 المتعلق **بالتجارة الخارجية**، وفيه أحكام تتعلق **بالمنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- خضع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب لأول مرة **للقانون رقم 18.95 لعام 1995**، الذي يحمل عنوان **ميثاق الاستثمارات**. ومنذ ذلك الحين، وضع المغرب **القانون رقم 19-94** المتعلق **بمناطق التصدير الحرة والقانون رقم 91.14** بشأن **التجارة الخارجية**. وهذه القوانين **مواتية تماماً للمستثمرين**، وتقترن بحوافز مثل **إعفاءات ضريبية رئيسية** وعدم وجود شرط موافقة مسبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقوم الحكومة حالياً **بالتخطيط** لإصدار **نسخة محدّثة** من **نظام حوافز الاستثمار**؛
- لا تفرض على الملكية الأجنبية قيود إلا في **القطاعات الزراعية**.

مكافحة الفساد

- في الآونة الأخيرة، اعتمد المغرب مشروع القانون 19-46 لعام 2020 المتعلق **بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**، ومن المقرر أن **يعزز مشروع القانون هذا قدرة السلطة على العمل**.
- إلى أن يوضع قانون رسمي، يعتمد المغرب في مكافحة الفساد على نظام تشريعات، وخاصة **قانون العقوبات** الذي يتضمن **العديد من الأحكام المتعلقة بالرشوة**.

حماية المستهلك

- وضع المغرب قانونا صريحاً لحماية المستهلك، هو **القانون رقم 31.08 لعام 2011**.
- المغرب أحد البلدان العربية القليلة التي لديها تشريعات توفر مجموعة من **التعاريف الواضحة** حول **أنشطة الفساد**، وتغطي أشكالا جديدة من التكنولوجيا **كالتجارة الإلكترونية**، وتوفر الحماية للمبلّغين، وتفسح مجال الانتصاف للمستهلكين، بما في ذلك **عمليات إقليمية ودولية**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة — قوي

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	قوي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي جداً
حماية العمال	قوي جداً

الاستثمار الأجنبي المباشر — ابتدائي

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	ضعيف
خطط التحفيز	متطوّر
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي جداً
الميزنة والإنفاق العام	قوي جداً
الحكومة الرقمية	متوسط
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ابتدائي
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): ضعيف
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ضعيف
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

21-00166